

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

التطور التاريخي للحدود الجزائرية (المغرب الأقصى و تونس نموذجا)

د. براهيم محمد الشيخ / جامعة زيان عاشور بالجلفة

التطور التاريخي للحدود الجزائرية (المغرب الأقصى و تونس نموذجا)

د. براج محمد الشيخ

الملخص:

شهدت الحدود الجزائرية في الفترة الحديثة تحاذيات كثيرة على الحدود لا سيما من جهة الحدود الشرقية (مع تونس) أو من الجهة الغربية (مع المغرب الأقصى)، فمع قدوم العثمانيين إلى الجزائر بدءا من 1518 شهدت الحدود السياسية الجزائرية نوعا من الوضوح والاستقرار في تحديد ورسم المعالم.

ومن الناحية الغربية حاول السلاطين السعديون في المغرب الأقصى توسيع أراضيهم على حساب الجزائر، لكن كل المحاولات كانت تنتهي بالفشل بسبب قوة الجيش الجزائري.

وبعد الدخول الفرنسي إلى الجزائر، سارعت إدارة الاحتلال إلى ضبط الحدود مع المغرب وفق معاهدة لالا مغنية 18/05/1845 م، ورجوعا إلى المعالم الحدودية العثمانية.

ومن الناحية الشرقية، حاول بابات تونس اتخاذ حركة القبائل على الحدود ذريعة للتدخل في الأراضي الجزائرية ومحاوله التوسع إلى داخل الفضاء الجزائري، ومع مطلع القرن 20م تم ضبط الحدود الجزائرية التونسية وفق المخططات و الاتفاقيات الفرنسية.

الكلمات المفتاحية: التطور التاريخي، الحدود الجزائرية، المغرب، تونس.

Abstract:

During the recent period, the Algerian borders have witnessed many disputes, especially on the eastern border (with Tunisia) or on the western side (with Morocco). With the arrival of the Ottomans to Algeria in 1518, the Algerian political borders had witnessed some sort of clarity and stability in fixing and drawing parameters.

On the western side, the Saadian Sultans of Morocco have attempted to expand their lands at the expense of Algeria, but all attempts were thwarted by the powerful Algerian army.

When France had invaded Algeria, the Occupation Authority hastened to set the border with Morocco according to Lalla-Maghnia Treaty in 18/05/1845, and thus returned to the Ottoman border parameters.

On the eastern side, The Beys of Tunisia have tried to take the tribal movement on the border as a pretext to intervene in the Algerian territories and try to expand into Algerian space. At the beginning of the twentieth century, the Algerian-Tunisian borders were settled according to French plans and agreements.

Key words: : Algerian borders, Historical development, Morocco, Tunisia.

مفهوم الحدود :**1- لغويا :**

يعرف الحد عند العرب بأنه الفصل بين أمرين ، لكي لا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما الآخر و يقال أن فلانا حديد فلان بمعنى إذا كانت داره أو أرضه جانب أرضه⁽¹⁾ .

كما يقال حد المذنب أقام عليه الحد و أدبه ، بما يمنعه و يمنع غيره من ارتكاب الذنب⁽²⁾ .

2- اصطلاحا :

الحدود السياسية لأي بلد هي معالمه الجغرافية التي تعين إقليم هذه الدولة أو تلك⁽³⁾ ، و تحدد مساحتها الأرضية و مساحتها المائية و تمارس الدولة سيادتها عليه و عنده تبدأ سيادة دول أخرى.

و الحدود كظاهرة سياسية لا يمكن التكلم عنها على أساس أنها حقيقة جغرافية وضعتها الطبيعة على الخرائط و على أنها حقيقة ورثها الإنسان الاجتماعي غير قابلة للتعديل و التغيير ، بل إن خطوط الحدود من تفكير و صناعة الإنسان دفاعا عن حاجته الاستقلالية و التمايزية عن جيرانه ، و تخطى تفكير الإنسان ذلك بأن رسم الحدود و معالمها و دونها في اتفاقيات و معاهدات دولية ، سميت هذه بالحدود السياسية أو الحدود الدولية⁽⁴⁾ . و اتفق معظم فقهاء السياسة و العلاقات الدولية على أهمية الحدود كاحدى الشروط الأساسية لقيام و سيادة الدول .

التطور التاريخي للحدود الجزائرية المغربية:**أ- في الفترة العثمانية :**

منذ قدوم العثمانيين إلى الجزائر و بداية استقرار النظام التركي انطلقا من سنة 1518⁽⁵⁾ . سعى الحكام الجدد للجزائر الخروج من أحواز مدينة الجزائر لمد نفوذهم و بسط سيطرتهم على باقي مناطق الجزائر . لا سيما المناطق الواقعة على الحدود مع إيالة الجزائر ،

لذلك شرع العثمانيون في الجزائر يفكرون في مد نفوذهم و سلطانهم نحو المغرب الأقصى منذ ذلك التاريخ⁽⁶⁾ .

اغتنم العثمانيون في الجزائر فرصة الصراع حول العرش المغربي إذ استنجد أبا حسن الوطاسي بحسن ابن خير الدين لإسترجاع ملك أجداده في فاس . و قبل بيلرباي الجزائر هذا التحدي ، و تدخل الجيش الجزائري عسكريا . بحشد آلاف الانكشاريين و نجحت الجزائر في تنصيب أبا حسن الوطاسي حاكما على فاس سنة 1554 م ، و منذ هذا التاريخ بدأ العثمانيون في الجزائر يفكرون في مد نفوذهم و سلطانهم نحو المغرب الأقصى⁽⁷⁾ ، و اعتبر سلاطين المغرب منذ تاريخ هذا الغزو أن الجزائر أصبحت تهدد وحدتهم أكثر من الدول الأوروبية كإسبانيا و فرنسا و البرتغال⁽⁸⁾ .

فالعلاقات بين الجارتين كان يشوبها التوتر و القلق و انعدام الثقة بسبب رفض السعديين الانضواء تحت لواء الدولة العثمانية . و هو ما دفع سلطان المغرب إلى عقد مفاوضات سرية مع الاسبان كانت تستهدف التعاون و التنسيق للقضاء على الوجود العثماني في الجزائر الذي بات يهدد السيادة المغربية و يشكل خطرا كبيرا عليهم⁽⁹⁾ .

إن الحفاظ على السيادة و استقرار نظام الحكم في البلدين هو الذي جعل العلاقات تحركها دوافع الحكام و الرغبة في الحفاظ على ملكهم .

و مع مطلع القرن 19 م استمر التوتر و سياسة العداء بين البلدين ، رغم أن العلاقات التجارية و الثقافية و الدينية بقيت مستمرة . و تجسد ذلك العداء من خلال اندلاع ثورات شعبية بالجزائر التي تزعمتها الطرق الصوفية.

و منها الطريقة الدرقاوية ، حيث وقف المغرب وراء هذا التمرد بالدعم بالمال و السلاح لزعة استقرار الجزائر⁽¹⁰⁾ .

و عندما تأكدت الحكومة الفرنسية من النوايا المغربية التوسعية وجه كلوزيل رسالة إلى سلطان المغرب طلب منه فيها سحب قواته من الأراضي الجزائرية⁽¹³⁾.

ب- في الفترة الاستعمارية :

إثر اندلاع مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري ، سعت فرنسا لاستمالت سلطات المغرب لتضييق الخناق على مقاومة الأمير ، و هو ما تم بالفعل حيث أرسلت سلطة الاحتلال الجاسوس ليون روش لتحريض المغرب ضد الأمير و قد نجح في مهمته إلى حد بعيد بعدما ضمنت فرنسا عداء سلطان المغرب للأمير عبد القادر بمقتضى معاهدة طنجة (سبتمبر 1844)⁽¹⁴⁾.

وبعدما تأكدت فرنسا من سيطرتها و بداية تراجع مقاومة الأمير ، أقرت إبرام معاهدة مع سلطان المغرب لرسم الحدود بين السلطة الجديدة و الأقاليم الواقعة تحت سلطة سلطان المغرب .

حيث اعتنى الجنرال دي لاري و الرائد مارتيمري برسم الحدود الجزائرية المغربية استنادا إلى الوثائق العثمانية.

و وقع الجنرال دي لاري و ممثل السلطات المغربية في وجده على معاهدة لالا مغنية في 18 مارس 1845م.

و التي تنص على ترسم الحدود و اعتراف المغرب بسلطة فرنسا على الجزائر ليم بذلك السلم بين فرنسا و المغرب على حساب الجزائر⁽¹⁵⁾.

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت المعالم الحدودية بين الكيانين واضحة . و حتى القبائل سواء منها في الجزائر أو المغرب لا تتورع في الدخول إلى الطرف الآخر إلا بترخيص من حكام الأقاليم .

وعشية فرض الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى سنة 1912 بقي التعامل بين الطرفين يسير وفق

و منه محاولة زرع الفتنة على الحدود الغربية و محاولة إلحاق بعض الأراضي بالأقاليم المغربية أمام ضعف السلطة المركزية الجزائرية (سلطة الدايات).

و في الفترة ما بين (1827-1830) ، و التي فرض فيها الحصار البحري على الجزائر طلبت فرنسا عن طريق قنصلها في طنجة مساعدة قوات الاحتلال الفرنسي، و كان رد السلطان (السلطان مولاي عبد الرحمان) ايجابيا⁽¹¹⁾ حيث وافق على عدم تدخل بلاده في قضية الجزائر ، بل أكثر من ذلك أمر إدارة الجمارك المغربية بالسماح للأسطول الفرنسي بالتموين الضروري من موانئ المغرب عند الحاجة.

و بعد سقوط الجزائر سنة 1830 ثم تلتها سقوط مدينة وهران و اتساع رقعة توسع الاحتلال و انهيار النظام الحاكم في الجزائر ، اغتنم المغرب فرصة الضعف و أمر فرقة عسكرية مغربية بتنصيب أحد أقارب السلطان (المولى علي) خليفة في تلمسان رغم أن مدة هذا الخليفة لم تستمر أكثر من أربعة أشهر.

ان قضية تعيين أحد أقارب السلطان المغربي خليفة على مدينة جزائرية في تلك الظروف الصعبة يؤكد نظرة العداء و رغبة التوسع و مد الحدود المغربية على حساب الأراضي الجزائرية و لم تشفع أمامه حالة الجزائر التي تتعرض لموجة الاحتلال و حاول إلحاق بعض أقاليمها و مدنها الغربية تحت وصاية عرشه⁽¹²⁾.

و قد جاء في تصريح المارشال كلوزيل في أحد رسائله التي وجهها إلى حكومته عن تدخل المغرب في الجزائر (.. لي أدلة تجعلني أعتقد بأن سلطان المغرب كان يشجع مشروع مولاي علي و ذلك إما بسبب الإشاعات التي روجها بعض الوكلاء الأجانب حول احتمال أن القوات الفرنسية ستغادر الجزائر ، أو الاعتقاد بأن الحكومة الفرنسية لا تولي اهتماما لانتهاك أراضي جزائرية ، لذلك أقبل على ضم المدن و الأقاليم الجزائرية...)

الاتفاق السابق بمعنى الجزائر الفرنسية و الدولة الجديدة الموضوعة تحت سلطة الحماية.

ولكن بعد تصاعد المد الاستقلالي و بداية ظهور النخب السياسية سواء في الجزائر أو المغرب الأقصى تعالت أصوات تطالب باستقلال الأقطار ، فقد استقلت تونس ثم المغرب الأقصى في 1956 و بقيت الجزائر قلب المغرب العربي ترضخ تحت نير الاستعمار .

واثر زيارة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بن يوسف بن خدة إلى المغرب الأقصى ودامت الزيارة ما بين (4جانفي إلى 01فيفري 1962) وكانت المفاوضات بين طرف الجزائري و الفرنسي قد أوشكت على النهاية .

استغل المغرب هذا الظروف (وطلب المغرب ممثلا بوزير الخارجية من من ضمن النقاط (ضرورة إعادة ترسيم الحدود بين طرفين) لكن جواب بن خدة قال (...هذا سنتناوله بعد الإستقلال...)(16).

أما بعد الإستقلال فلا تزال قضية الحدود تراوح مكانها و إعتبر مخلفات الإستعمار هي الحدود السياسية، لكن أدبيات أكبر حزب سياسي مغربي لا تزال تهذي بأن الولايات الغربية في الجزائر هي ولايات مغربية .

تطور الحدود الجزائرية التونسية:

أ/في الفترة العثمانية:

لقد بدأ الوجود العثماني في تونس ابتداء من 1574 ميلادي بواسطة الصدر الأعظم سنان باشا وعلج علي اللذين قاما بتحطيم قلعة حلق الواد بعد أن كانت تحت الحماية الإسبانية .

و من أسباب عدم ضبط الحدود بين البلدين في هذه الفترة نذكر:

-حكام تونس ورغبتهم التوسعية نحو الغرب .

-حركة القبائل النخومية المستمرة على السلطة العثمانية في تونس مدعومة من سلطة الجزائر مثلما وقع لعرش أولاد مسعود و أولاد قاته التابعين للحنانشة

الذين استنجدوا ببابليك قسنطينة لما تعرضت أملاكهم للحرق والنهب في صائفة 1612م ، مما جعل حاكم الجزائر يهدد باجتياح تونس وانتهت القضية بصلح بعد سلسلة من المفاوضات تمت على مرحلتين.

حيث تنقل وفد من تونس إلى الجزائر يرأسه سليمان باشا" ممثل تونس مع مجموعة من علماء المالكية واعتبار واد صراط حدا فاصلا بين الايالتين (يأتي بعد منطقة جبلية وعرة تمتد من منطقة سوق أهراس وجبال الخمير) وكان هذا الاتفاق سنة 1614م⁽¹⁷⁾.

في عام 1625 م. اشتد الخلاف الحدودي بعد اجتياح العسكر التونسيون غرب واد سواط . من طرف القائد مراد كورسو ، أثار هذا التصرف استنكار ديوان الجزائر و اعتبر خرقا للاتفاق الماضي⁽¹⁸⁾.

إثر هذا الاجتياح التونسي لما وراء واد صراط جهز باشوات الجزائر حملة عسكرية برية انهزم فيها التونسيون في معركة السطاره قرب مدينة الكاف 17 ماي 1628 ، وحملة موازية بحرية هاجمت السفن الجزائرية ميناء حلق الواد فأحرقت المراكب و السفن⁽¹⁹⁾.

ولإيجاد حل بادر يوسف داي بعقد صلح بإرسال وفد إلى الجزائر فقام بتوقيع الصلح في 06 جويلية 1628م.

نص هذا الاتفاق على مايلي :

- يبقى مجري واد سوط هو الحد الفاصل بين البلدين في المناطق الجنوبية ، و بذلك تواصلت تحديد الحدود بين البلدين من واد ملاق ابتداء من نقطة الحيرش إلى قلب الثيران إلى غاية رأس جبل الحفا و إلى غاية البحر، بينما الذين يعبرون الحدود من أي البلدين لا يتم الإعلان عنهم من طرف الدولة ويعتبرون متخليين عن بلدهم و يعتبرون من اختصاص البلد الذي اختاروه.

- إن من هذا الاتفاق المبرم سنة 1628م جاء ليعزز اتفاق 1614م ومنه بقي تقريبا وضع الحدود على حاله إلى غاية 1807م إذا قام الباي حموده باشا بتمديد

و تواصلت لعملية استتباب الأمن وتهدة الحدود الجزائرية التونسية . أعطيت تعليمات صارمة لوقف كل التجاوزات المرتكبة على الحدود⁽²³⁾ بما فيها حوادث الاعتداءات المسلحة بين القبائل.

وقصد وضع حد للاختلافات المتواصلة بين القبائل الحدودية للبلدين ، نصبت لجنة مشتركة للفصل بين المتنازعين على الحدود سنة 1898، و إثر ذلك صادق المقيم العام الفرنسي بتونس ستيفان بيشون على محضر الجلسة في 20 سبتمبر 1901 كما أمضاه الحاكم بالجزائر ريغوال جوزيف بتاريخ 01 ديسمبر 1901، وبموجب هذا الاتفاق هدأت الأوضاع على الحدود و توقف الصراع القبلي⁽²⁴⁾.

واستمرت الأوضاع على ما هي عليه و لم تطرح نزاعات جديدة حول الحدود بين الجزائر و تونس إلا لاحقا ، حينما طالبت السلطات الفرنسية بضم أراضي في أقصى الجنوب . فكان التنافس على أشده بين الطرفين ، وأسع الخلاف الحدودي بين الحكومة العامة بالجزائر ، و السلطات الفرنسية الحاكمة بتونس بسبب مصالحها المتضاربة و المتداخلة أحيانا⁽²⁵⁾.

وبسبب تداخل الحدود وعدم وضوح معالمها لاسيما في جهة الجنوب الجزائري عند التقاء حدود الجزائر و تونس وليبيا نتيجة الأخطاء في رسومات الخرائط ظهر النزاع من جديد حول الحدود بين الجزائر و تونس سنة 1909 لما طالبت السلطات الفرنسية بالجزائر بضم الأراضي الواقعة جنوبي الخط الرابط بين (بئر رومان و بئر عدون) معتبرة أن العرق الشرقي بجزئه الشمالي الشرقي كانت دائما أرضا تابعة للقبائل الجزائرية (قبائل الرحل)⁽²⁶⁾.

- في 19 ماي 1910 تم ضبط الحدود التونسية الجزائرية الطربليسة (جهة الجنوب)⁽²⁷⁾.

- استمر هذا الاتفاق رغم تعثره سنوات 1927، وسنوات 1945 و 1948. و في الختام تشير غالى أن

الخط الحدودي نحو الغرب و أضاف إلى أراضيه الرقبة و قبائل ورغة و أولاد بوغانم و قرية قلعة سنان و تحولت إلى النفوذ التونسي⁽²⁰⁾ . ثم تكلفت عملية صلح جديدة في 14 مارس 1821م بتهدة الوضع وإزالة الفتنة ، واستمر هذا الوضع الحدودي، إلى غاية الوجود الفرنسي الذي أقره لاحقا.

ب/في الفترة الفرنسية:

بعدما استتب الأمر لفرنسا في الجزائر سعت إلى توسيع احتلالها نحو الشرق .

- فزي 30 و 31 مارس 1881 وقع اشتباك بين القوات الفرنسية و القبائل التونسية بتخطيط من الضباط الفرنسي و هو ما أعطي حجة للتدخل العسكري لمعاقبة المعتدين.

- و نتج عنه توقيع معاهدة باردو في 12 ماي 1881 وفرض الحماية على تونس⁽²¹⁾، و تم رسم أولي الخرائط المتعلقة بالحدود في 1882 حيث ظهرت فيها الحدود من نواحي طبرقة إلى ما وراء الجريد ، و ما بين 1883-1885 تم انجاز مجموعة من الخرائط وقع عنها الملازم الأول لأبي نائب رئيس المكتب العربي سوق أهراس و الملازم باسكي ضابط الاستعلامات بعين الدراهم بتونس وقع عليه الحاكم العام وباي تونس.

و إثر ذلك تم اتخاذ كافة الاحتياجات الضرورية للإمضاء على أول محضر رسمي بين السلطات الفرنسية في الجزائر ، ونظيرتها الفرنسية أيضا في تونس وذلك بسبب صراعات الحدود بين القبائل الحدودية التونسية و الجزائرية ، فحاولت مره أخرى السلطات الفرنسية وضع معالم محددة . ولهذا السبب تم عقد اجتماع بتاريخ 21/أفريل 1893 وبعد ثلاث سنوات عقد اجتماع آخر لوضع معالم حدودية بين القبائل المتنازعة فيما بينها⁽²²⁾

15- للإطلاع على نص اتفاقية لا لا مغنية، أنظر محمد الشيخ برايج، مواقف دول غرب المتوسط من الاحتلال الفرنسي للجزائر، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، ص 132.

16- عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية، دار القصة للنشر، 2007، الجزائر، ص 112.

17- عمر بن خروف، علاقات الجزائر السياسية مع تونس، في عهد الدايات، مجلة الدراسات التاريخية ع 10، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1997، ص 392.

18- نفسه، ص 393.

19- أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب الأشراف، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص 37.

20- فاتن المشيشي، ضبط الحدود التونسية الجزائرية، (1881-1962)، و لالات التحيز الفرنسي مذكرة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس، 2008، ص 147.

21- حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001، ص 171.

22- ادريس رانسي، القبائل الحدودية التونسية الجزائرية، بين الاجارة والاغارة، الدار المتوسطية للنشر، تونس 2016، ص 126 أيضا Ganiage (j), les origines des protectorat Francais en tunisie (1861-1988) Paris, 1959, P100.

23- نفسه، ص 128.

24- نبيل الخمير، ضبط الحدود الصحراوية بين تونس المستقلة والجزائر الفرنسية، مذكرة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، جامعة تونس، 1997، ص 17.

25- ادريس رانسي، مرجع سابق، ص 130.

26- نفسه، ص 134.

27- نبيل الخمير، مرجع سابق، ص 120 و أيضا Andre Martel, les conflits saharo tripolitaine de la tunisie 1881-1911 T2, Presses Universitaires de France, Paris, 1965, PP 279-280.

السلطات الفرنسية لم تكيف برسم الحدود السياسية وضبطها على الخرائط و تثبيتها باتفاقيات، وحرصت على تحويل الحدود من غامضة إلى ثابتة على الطريقة الأوروبية.

الهوامش:

1- أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ج 3، ط 3، دار المصادر، بيروت، 1994، ص 140.

2- بطرس الشيباني- قاموس المحيط- مكتبة لبنان الناشر، لبنان، د.ت. ط، ص 153.

3- وضاح زيتون، المعجم السياسي، ط 1، دار أسامة للنشر، الأردن، 200 ص 137.

4- عبد الوهاب الكيالي و آخرون، الموسوعة السياسية - دار الحديث - القاهرة، 2012، ص 312.

5- فضل بيات، الدول العثمانية في القضاء العربي.

6- يحيى جلال، الأتراك العثمانيون في شمال افريقيا، ص 105.

7- يحيى جلال، الأتراك العثمانيون في شمال افريقيا، ص 106.

8- ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، الرشد الحديث للنشر، الدار البيضاء 1984، ص 263.

9- عمر بن خروف، العلاقات بين الجزائر و المغرب، مجلة الدراسات التاريخية عدد 01، جامعة الجزائر، ص 143.

10- غربي الغالي، ثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري، مجلة الدراسات التاريخية ع 1997، جامعة الجزائر ص 58.

11- ارزقي ستويتام، مواقف الدول من احتلال الجزائر "مجلة الدراسات التاريخية ع 06 1992" ص 121.

12- ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 12 دار الغرب الاسلامي د 200 2012.

13- ستويتام، مرجع سابق، ص 127.

14- يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائر و المغرب، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، 1990، ص 46.